مبرر ولا مثله!!

عارف الأتام

> بات أقرب مبرر للتقاعس وأفضل عذر للتنصل من أي تقصير هو أن الكهرباء "طافي" حيث لا يقبل هذا العذر أي تشكيك بل ينال قناعة كبيرة وتعاطفاً شديداً من أي شخص يتلقاه كمبرر لعدم إنجاز موضوع ما وقد يكون هذا التبرير هو الفائدة الوحيدة لوزير الكهرباء صالح سميع وبما أنه جنبني الإحراج ذات يوم فأنا ممتن له رغم أنه لم يستطع أن يجنب نفسه الإحراج!! من المواطنين لكثر انقطاع الكهرباء ولم يأتنا بمبرر مقنع لسبب ذلك التردي والانقطاع شبه الدائم سوى الضرب مرة تلو الأخرى حتى أني بت استدعي فور انطفائها أغنية أبوبكر سالم (يا مكثر الأعذار مالك عذر)، ما علينا فالثورة أعزت أناساً وأذلت آخرين وهو من الذين أعزتهم، وللأمانة فقد تعودنا على انطفاء الكهرباء لأنه بانطفائها يسرع جارنا إلى تشغيل ماطوره الذي يقبع في البلكونة المجاورة لنا فيصم آذاننا ويغلق ما نقص!!!

ليس أسوأ ما في الكهرباء هو تعطيل الأجهزة الكهربائية رغم فداحتها على المواطن الغلبان فالأسوأ من ذلك هو انطفائها وأنت تتابع أحد الأفلام العالمية وكلما جاء الانقطاع مع اقتراب النهاية كلما كان أشد مرارة، خصوصاً إذا كانت عقدة الفيلم ستحل في النهاية أما من يتابع المسلسلات فإما أن لديه ماطوراً أو أنه عديم إحساس!!

إن الكهرباء جزء من وضع يحتاج إعادة ترتيب فهي ليست الوحيدة التي تعاني من الغيبوبة المفاجئة من حين إلى آخر ففي أحيان تدخل أخلاق الناس في غيبوبة أيضا وتحتاج إلى إنعاش ويعلم الله تصحو وإلا تموت وغالبا يكون مصيرها الإعاقة ويتم قطع شارع فجأة من قبل محتجين لحبس أحد أقاربهم أو معرس مبتهج ويريد أن يدخل البهجة للعباد على طريقته!! مع فارق أن انطفاء الكهرباء يلمسها قطاع واسع في لحظة واحدة أما قطع الشارع فهو لا يمس إلا العابر بسيارته فقط كم هي الأخطاء والتجاوزات التي يصادفها أحدنا على مدى اليوم من الناس في كل مكان يمر به أو يصل إليه كم هي السلوكيات السيئة التي تمارس في الشارع في العمل.

البحث عن وظيفة البحث العلمي

د/ غيلان الشرجبي

لقد حاول الكثيرون بحث الخصوصية العربية كإشكالية تثير تساؤلات محيرة جديرة بالدراسة وكتقليد أكاديمي يمكن تلخيص تعريف مصطلح البحث العلمي بأنه: جهد منهجي لدراسة ظاهرة أو مشكلة تثير تساؤلات تستوقف الباحث وبإلحاح يدفعه لتفسيرها وبحدود التوقعات المحتملة لهذه الإشكالية بالنظر إلى حيثياتها وكيف ولماذا ومتى ومن أين نشأت؟؟

وبالتالي وضع قائمة من الفرضيات للوصول إلى (فرض الفروض) أي الافتراض الأكثر احتمالا، ونلاحظ- هنا- أهمية الاعتراف بأن كافة الجهود البحثية مجرد استنتاجات تتحرى المصداقية النسبية ولا تدعي (الثبات المطلق) فهي ليست أكثر من فرضيات اجتهادية، وبهذا التعريف العلمي تبرز دلالات القاعدة الفقهية (لكل مجتهد نصيب فمن اجتهد فأصاب فله حسنتان ومن اجتهد فأخطأ فله حسنة) على أن يراعي الباحث ضرورة استنفاذ كافة شروط (الأمانة العلمية من حيث استقلالية التفكير للتعامل بحيادية مع الخطوات الإجرائية الهادفة) لإثبات أو نفي فرضيات- كلياً أو جزئياً وبخلاف الشواهد السائدة -غالبا حيث تعتسف المادة العلمية لفرض قناعات خاصة وبصورة إنتقائية تفقد البحث مصداقيته - كلياً وليس جزئياً فحسب- (التحيز الثقافي) صفة تضع خطاً فاصلاً بين احتمالات الصواب والخطأ للاجتهادات المنهجية وبين الانتقائية التعسفية التي يتعمد صاحبها إخضاع المادة العلمية لوجهة نظره المعبرة عن الجماعة التي ينتمي إليها- حزبياً أو مذهبياً أو عشائرياً- وما في حكمها من ولاءات عصبوية..

والفرق شاسع بين منهجية بحثية تفتح الباب على مصراعيه لتراكم جهود علمية يضيف كل مجتهد فيها (لبنة أو يسد فجوة أو يجيب على تساؤل) لإثراء الحضارة الإنسانية عبر الزمان والمكان وعن قناعة راسخة بأن القدرات الذاتية تظل جزئية أو منقوصة وأن هذه الجزئيات تتكامل كلما اتسعت دائرة القبول بالتنوع، واستحالة امتلاك الحقيقة المطلقة لأي من البشر مهما كانت عبقريته وبين مزاعم هؤلاء الذين ينفون عن أنفسهم صفة المحدودية الاجتهادية، بكل ما ينتج عن مزاعم لهذه من انسداد آفاق التفكير وإغلاق باب الاجتهاد وتعطيل مشروعية (لكل مجتهد نصيب) فما الذي نتوقعه من بيئة ثقافية تفرغ كل جهد من مضامينه وتستشرى فيها حاكمية الإرهاب الفكري والنفسي والجسدي والمعيشي الذي يجعل المفكر يعيد النظر ألف مرة قبل أن ينبس ببنت شفة أو يسطر حرفاً؟ فإن فعلها فهو مغامر وعليه أن يتوقع كل الاحتمالات.

لهذا سادت ظاهرة تردي البحوث الأكاديمية ومنطق التوقف عند الشكليات -طوعا أو كرها- أما لأن القوى المتنفذة دخلت في سباق الاستحواذ على كوادر المؤسسات الجامعية لإعداد مخرجات يغلب عليها المذهب والتحزب ونعرات التعصب التي إن لم تجاريها فإنت (خارج عن الطاعة ومفارق للجماعة) وكل ما يصدر عنك فهو محض افتراء وتحت طائلة التكفير والتخوين فلا تملك سوى أن تترحم على ذلك المجتهد الجليل الباحث عن الحقيقة أبي حامد الغزالي الذي يشخص هذا الإسفاف الفكري بقوله: قد تعجبك مقولة فإذا عرفت أنها (لمن يخالفك الرأي) ضربت بها عرض الحائط مع أن الحكمة ضالة المؤمن إن وجدها أخذ بها).

أما هؤلاء الذين اضطروا القبول بالأمر الواقع فلسان حالهم يقول: (لا أريد أكثر من أن أعيش أو أعد بحثا للحصول على درجة) ويكفي أن نلاحظ أن طلبة الدراسات العليا (ماجستير/ دكتوراه) قد استوعبوا ضرورات الواقع فراوحوا في نطاق خيارين لا ثالث لهما فأما الأخذ بنماذج خارجية جاهزة كالاختبارات والمقاييس على سبيل اليمننة المكررة إلى حد لا يطاق أو قراءة الأفكار لاستنباط الهوية الفئوية للمشرفين عليهم ثم للجنة المناقشة لبحوثهم، للتكيف مع العصبوية الواقعية بهدف تقبل موضوع البحث وإقراره للحصول على الدرجة العلمية فحسب.

> لا غرابة أن نشهد موجة الدراسة بالمراسلة للكثير من المحظوظين حزبيا الذين تنسق لهم بعض الجامعات المحسوبين على قياداتها الحزبية للتواصل مع جامعات تحمل نفس الهوية المتطرفة

ولا غرابة أن نشهد موجة الدراسة بالمراسلة للكثير من المحظوظين حزبيا الذين تنسق لهم بعض الجامعات المحسوبين على قياداتها الحزبية للتواصل مع جامعات تحمل نفس الهوية المتطرفة، أو أن تقع بين يديك أطروحات تم إقراراها في تلك الجامعات وبتقدير (امتياز) على موضوع لو سألنا رجل الشارع عنه لتوصل إلى نفس الاستنتاجات دون بحث أو عناء- وحسب الإشارة إلى أحد عناوينها وهو أثر استخدام الوسائل التعليمية مقارنة بالأساليب التقليدية في العملية التربوية (التعليمية) أي: أيهما أجدى لاستيعاب الدارسين للمادة الدراسية بالمقارنة بين (المحاضرة النظرية) أم استخدام الخرائط والرسوم الإيضاحية والتقنيات التكنولوجية كالأجهزة الحديثة أثناء الشرح.

وبالمقابل فقد قمت- أنا شخصياً - بعرض بحث على أحد الزملاء وبعد إطلاعه عليه أعاده وفيه ملاحظات تنم عن تحذير العصبية الجاهلية ومنها أن (لغتي صحفية) و(عدم ثقة بأن المجلات الصادرة عن جامعة القاهرة تلتزم بمعايير البحث العلمي من حيث التمكين أم لا) وتناسى هذا الأستاذ الدكتور أنه "لولا لغة الصحافة لاندثرت اللغة العربية على طرفي نقيض الدعوات للانتصار للهجات المحلية للشعوب العربية، وبين الحفاظ على الألفاظ الأصلية بما فيها من تقطع ومبالغة في التعقيد اللفظي".. كما تناسى أستاذنا الكريم «أن اللغة العلمية المتأدبة أهم شروط الجاذبية البحثية لتخفيف وطأة الأرقام الإحصائية أو الخطوات الإجرائية الجامدة» ولكن أن تمعنوا التفكير وكيف يمكن لمن يشكك بالبحوث الصادرة عن مجلات جامعة القاهرة أن يتعامل بإيجابية مع ما يصدر عن الفقيرين الدكتور كاتب هذه السطور؟.

إنها محنة التغول الحزبي وتداعيات العصبية المقيتة التي لم يعد هناك من عتب على تفشي أمراضها المدمرة لإرادة التغيير إن كانت شاعت بين خواص القوم، فكيف لنا أن نتوقع اضطلاع البحث العلمي بوظيفة الإنمائية /التنموية وأن يؤدي الباحثون دورهم في التصدي للمشكلات والظواهر السلبية والانحرافات السلوكية، بأي لغة بحثية يمكن أن نخاطب الباحثين لاقناعهم بدراسة المشكلات الاجتماعية والتربوية والنفسية إن كان القوم قد انصاعوا لأرباب النعم ومرجعيات صناعة السقم ومضاعفات الوضع المتأزم.

أخيراً - ولأن القوى التقليدية المهيمنة تتشدق بالخطاب الديني، دعوني أخاطبهم بعقلانية تضعهم في محك الاختبار، وليس أمامهم سوى السكوت والسكوت علامة الرضى أو رفع الوصاية عن المؤسسات التربوية /التعليمية للاضطلاع بوظيفة البحث العلمي الجاد بكل مواصفات «التجديد، والابتكار، والاستقلالية، والحيادية، والجمع بين الأصالة والتميز».. وهي صفات مستحيلة ما لم يعاد الاعتبار للمراكز البحثية والمؤسسات الأكاديمية عموماً، وذلك باستيعاب ضرورة رسم خطوط فاصلة بين (العمل المؤسسي والاجتهاد السياسي) فالأول حق مشاع ويقدم خدمات عامة للجميع بينما الثاني يعبر عن قناعات خاصة قابلة للاتفاق والاختلاف.

ما لم فإن مصداقية الحرص على الأجيال وعلى القيم الدينية تتلاشى أمام صريح النص الحرفي لبروتوكولات حكماء صهيون لتوصيف تداعيات ظاهرة التطرف الشامل ومدى توافقه مع تلك التوجهات الهدامة التي تشير إليها المحتويات إجمالاً ومنها : «لقد وجهنا اهتماما كبيراً للخط من مكانة رجال الدين من الجوييم (غير اليهود) في أعين الناس وبذلك نجحنا في الإساءة إلى رسالتهم والإضرار بها وهي التي كانت تشكل عقبة كبيرة في طريقنا».. و «لقد وضعنا من قبل نظام إخضاع العقول لما يسمى بنظام التربية البرهانية (البرهنة النظرية) الذي فرض فيه أن يظل الجوييم غير قادرين على التفكير باستقلالية....

(البروتوكولات صـــ168ـ172).

إنها مخططات واضحة المعالم لأفكار لا التباس فيها، أما كيف طبقت على أرض الواقع، فالإجابة على سؤال كهذا تترجم الوقائع..

فقد كنا نشد الرحال لمتابعة محاضرة دينية، كما كنا ننتظر بشغف خطبة الجمعة للتزود بدروس إرشادية هي بمثابة المدد الذي يعزز تواصلنا الروحي بهذا النبع الإيماني المتجدد ـ إلا أن هذه الجاذبية خمدت فصرنا نذهب لتأدية الصلاة فحسب ـ لأن كلاً من هؤلاء ينتمي لحزب أو جماعة انصرفت عن رسالة توحيد الأمة بالإغراق في الخطاب التحريضي وإثارة الفتن المذهبية والطائفية.. وتقديم نشرة مفصلة لقضايا فئوية بدلا من الهموم العامة.

والأمر ذاته يصدق على اختراق حرمة الجامعات لتحويلها إلى حلبة صراعات سياسية وتوجيه البحث العلمي والأنشطة الأكاديمية لخدمة فئات (كل منها يغني على ليلاه) فهل تستطيع لجنة الحوار تصويب هذا المسار باقتراح آلية دستورية ضابطة تحفظ للعلم حياديته حتى يستوعب الجميع بدهيات وظيفة الباحث ومهنة التدريس من حيث:

1ـ إننا نطلق على خطة البحث العلمي مصطلح (مشروع بحث) أي جدوى الجهد المنتظر منه شأن المشروع الاقتصادي والاستثماري ـ على الأقل.

2ـ إطلاق مصطلح (رسالة ماجستير أو دكتوراه) لمن يحمل شهادة تخرج ليكون بمستوى المسؤولية فيؤدي أمانة الرسالة بتنشئة الأجيال واستمرارية البحوث المبتكرة بما يسفر عنها من حلول واستنتاجات وتوصيات ومقترحاتها، جديرة بإيصال رسالة لمراكز القرار لتنفيذها كخطوات إجرائية وسياسات عامة..

بقايا النظام.. بقايا الثوار

عباس السيد
aassayed@gmail.com

> إذا أراد الثوار ـ أو بعضهم ـ تطبيق نفس السياسات القديمة ، فهم نظام سابق أيضا ، ويجب التعامل معهم على هذا الأساس . وبالعكس ، إذا حاول بعض " المحسوبين " على النظام السابق أو على حزبه تطبيق ما خرج الثوار من أجله ، فهم ثوااار وليسوا بقايا نظام

ينظر الكثيرون إلى الرئيس عبدربه منصور هادي ـ نائب رئيس المؤتمر الشعبي، والرجل الثاني في النظام السابق لأكثر من 15عاما ، كقائد لعملية التغيير وتحقيق أهداف الثورة الشبابية السلمية .لا يزال المؤتمر الشعبي متواجدا في كل مفاصل الدولة ،من رئاسة الجمهورية إلى أدنى مرتبة في السلم الوظيفي ..هو الأغلبية في مجلس النواب وصاحب الكلمة في الشورى ، له نصف مقاعد الحكومة ونصيب الأسد في مؤتمر الحوار ، وهو الذي يقود السلطة المحلية في معظم المحافظات .. ومع ذلك ، لا يوجد عند " أنصار الثورة " ما يستدعي القلق من كل هذه " البقايا " والمشكلة الوحيدة التي تؤرقهم تكمن في شوقي هائل محافظ تعز ، فهو ـ بالنسبة لهم ـ الخطر الحقيقي على مسيرة التغيير ، بلطجي ، عفاشي ، مؤتمري ، وهو وحده كل البقايا ، ولا بد من إسقاطه وتعيين محافظ " ثوري " بدلا عنه .

البعض يضيف : أين كان شوقي هائل عندما كان الشباب يُحرقون في ساحة الحرية ؟ وفي نفس الوقت يوجهون تهديداتهم بضرب المصالح التجارية لمجموعة هائل لمجرد اختلافهم مع المحافظ حول تعيين مدراء المكاتب العامة .. فماذا نسمي أمثال هؤلاء ، ثوار ، بقايا ثوار ، أم بقايا ماذا؟

لا يمكن لنا مقارنة علاقة المحافظ شوقي هائل بالنظام السابق بتلك العلاقة التي تربط بين النظام السابق وكل من محافظ إب القاضي أحمد الحجري أو محافظ عدن وحيد علي رشيد أو حتى أمين العاصمة عبدالقادر هلال ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ . وبغض النظر عن تلك العلاقات والروابط ، فإن اختزال مفهوم " النظام السابق " في مجرد أشخاص فيه مغالطة تتراوح بين سوء النوايا عند بعض النخب وسوء الفهم عند بعض العامة .

فالنظام السابق ، هو في الحقيقة منظومة من السياسات والممارسات التي كان أبرز ملامحها الاستحواذ على السلطة والثروة والوظيفة العامة ، وإذا أراد الثوار ـ أو بعضهم ـ تطبيق نفس السياسات القديمة ، فهم نظام سابق أيضا ، ويجب التعامل معهم على هذا الأساس . وبالعكس ، إذا حاول بعض " المحسوبين " على النظام السابق أو على حزبه تطبيق ما خرج الثوار من أجله ، فهم ثوااار وليسوا بقايا نظام . ومن ثاروا من أجل أن يكونوا مجرد بدلاء لأشخاص النظام السابق ، هم أكثر بلطجية وانتهازية مقارنة بمن سميناهم البلاطجة .

ما يغفله الحراك الجنوبي

فايز البخاري
faiz,faiz619@gmail.com

> وعليه نقول لإخوتنا في الحراك الجنوبي الذي يهمنا أن نكون وإياهم على درجة سواءً في المواطنة المنتقصة التي يشكو منها قطاع كبير ورقعة جغرافية مترامية الأطراف في هذا الوطن

<،،،تتواصل الاحتجاجات في المحافظات الجنوبية وترتفع الأصوات المنادية بالانفصال أو فك الارتباط وحق تقرير المصير من بعض الأصوات التي عهدناها تنتقدم المشهد السياسي في تلك المحافظات لعقود من الزمن لم يكن حض تلك المناطق منها سوى الخراب والدمار ونشر الحقد والكراهية لاتزال تئز في القلوب أزيز المرجل منتظرة الفرصة السانحة للانطلاقة الكبرى التي لن تبقي ولن تذر.

ومع أن الشعب اليمني من أدناه إلى أقصاه مع المطالب الحقوقية ورفع المظالم في إطار البيت الواحد، إلا أنهم غير متوافقين على مبدأ الانفصال، ليس لشيء أو مصلحة سوى بقاء الإخوة في إطار البيت الواحد... وإلا ما معنى أن أكون أنا أو أي صحفي آخر أو مواطن بسيط يسكن أعالي جبال إب أو تعز أو صعدة أو حجة أو البيضاء متمسكا بالوحدة مع أنه لايوجد لدينا لا في الجنوب ولا في الشمال حتى لبنة واحدة، وليس لنا لا من بعيد ولامن قريب أية صلة بتجار الأزمات أو ناهبي الأراضي ومن يقتاتون على مواجع الشعب وآلامهم! إننا كمواطنين بسطاء حين نتمسك بالوحدة فهو نابع بالدرجة الأساس من حبنا لإخوتنا في الجنوب وحرصنا على أن يظل اليمن كبيراً مهاباً بوحدة أرضه وتلاحم أبنائه .. وهو ما يجب أن يعيه أخوتنا في المحافظات الجنوبية .

أما بالنسبة لحق تقرير المصير والارتهان لقراري مجلس الأمن الصادرين أثناء حرب صيف 49م فليس لهما أي مسوغ، لأن القرارين لم ينصا أبداً على حق تقرير المصير ولا على أن الصراع بين دولتين، ولو كان الحال هكذا لأيدت مطلب الحراك الكثير من الدول.. ومن جهة أخرى ووفقاً للقوانين الدولية ومواثيق الأمم المتحدة لايمكن أن يتم تقرير مصير أي دولة قامت على أساس وحدة اندماجية الا باستفتاء كل الشعب، على اعتبار أنهم الجميع معنيون بتقرير المصير بعد أن اندمجوا في دولة واحدة تداخلت فيها المصالح لاجتماعية - كالمصاهرة - قبل الاقتصادية.

وعليه نقول لإخوتنا في الحراك الجنوبي الذي يهمنا أن نكون وإياهم على درجة سواءً في المواطنة المنتقصة التي يشكو منها قطاع كبير ورقعة جغرافية مترامية الأطراف في هذا الوطن لصالح شرذمة من المنتفعين ومصاصي خيرات الشعوب الذين لايرون في الآخر إلا دونا هؤلاء هم أعداء الوطن الحقيقون. وعلى إخواتنا في الحراك إدراك ذلك والمسارعة إلى وضع أيديهم في أيادي بقية إخوانهم اليمنيين من أجل إخراج اليمن من بوتقة الصراع والفتنة التي إن عصفت فلن تدع أمامها شيئا مذكورا وعليهم لابتعاد عن التغرير عن البسطاء تحت يافطة تقرير المصير وقراري مجلس الأمن والارتهان لقيادات مأزومة ومشؤومة نوع من المجازفة التي لايجوز الخوض فيها في ظل الإجماع الدولي على وحدة اليمن.

الحكم بالمظالم...

محمد العزيزي

نعلم جميعاً أن الثورات والأعمال العظيمة لابد أن تصاحبها التضحيات الجسام فقد تصل هذه التضحيات إلى تقديم الأرواح فداء للوطن ولأي هدف سام ونبيل.. لكن في زمننا المادي ومتغيرات العصر أصبح كل مَّن يقدم تضحية يريد مقابلها منفعة ويظل يمنّ علينا بها ويحوّل هذه التضحية إلى مظلمة يسترزق منها،، بل تصل في أغلب الأحيان إلى أن كل صاحب مظلمة يريد أن يحكمنا بمظلمته.

بدا ذلك واضحاً مع بدء فعاليات مؤتمر الحوار ما يزال من الناس وبعض القوى والفرق ترى أنها هي الأجدر والأصلح والتي يجب أن تمثل الشعب اليمني في الحوار دون غيرها.. لماذا؟؟ لأنها هي من ناضلت وقدمت التضحيات ولها مظالم وتعاني وهي الأحق بالسيادة والريادة والحكم تجسيداً للمثل القائل ما مصلي إلا وطالب مغفرة،

إن من الملاحظ اليوم وما تشهده محافظات الجمهورية من حراك سياسي مصلحي نفعي غير مسبوق أن كل جماعة ما ترفع شعاراتها الخاصة بها وكل فصيل من الفصائل يتبنى قضية من القضايا المجتمعية أو المظالم ليس للمطالبة لرفع هذه المظلمة وإنصاف أصحابها والمتضررين منها، ولكن للمساومة والمتاجرة بها من أجل الوصول إلى الحكم.. بصراحة كل أفراد الشعب اليمني أصحاب مظالم منهم من سلبت منه أملاكه وآخر استشهد ابنه، وهذا فصل من وظيفته، وأيضا هذا مفكر ومنظر وعاطل عن العمل.....الخ. هل كنا نتوقع أن كل صاحب مظلمة ما أو تضحية وطنية يمكن أن يطالب مقابل ذلك.. ها نحن عشنا وشفنا أن أصحاب المظالم يريدون أن يحكمونا بمظالمهم.. فمن سيحكم من طالما والجميع يحكي ويشعر أن له مظلمة وربما مظالم متعددة!!!!!.

الحوار.. والهوية الوطنية

عبده جحيش

ان البحث في دراسة الهوية الوطنية ينطلق من الحديث عن روابط المواطنة وقواعد العيش المشترك باعتبارها رافعة الهوية الوطنية وحاضنتها لذلك يجب على المشاركين في مؤتمر الحوار الوطني الشامل أن يهتموا بمناقشة تلك الروابط والقواعد من حيث كونها التزام قيمي واخلاقي يحمل جملة من الثوابت التي تؤكد انه لا يمكن للهوية أن تستقيم وتأخد مكانتها الطبيعية الا من خلال الممارسة العملية التي يتجسد في إطارها العيش المشترك باعتباره:

- الولاء لمجتمع واحد مع الأخذ في الاعتبار تعدد الانتماءات السياسية والمذهبية والمكانية بعيدا عن الشعور بالتمايز أو التفاضل أيا كان شكله أو نوعه.

- العيش المشترك وبما يعني تلاقي ابناء هذا الوطن تحت مظلة العدل الذي به يتحقق مبدأ المواطنة المتساوية ومبدأ تكافؤ الفرص ومبدأ عدالة توزيع الثروة والسلطة وحيادية الوظيفة العامة منعا لسيطرة مجموعة معينة على مفاصل السلطة ومصادرة الثروة وعلى فضاءات الأرض ومنافذ البحار أي امتلاك اضلاع مثلث السلطة/القوة/الثروة وهو ما حدث في الفترات السابقة وأوصلت ابناء الشعب إلى ثورة التغيير الشبابية التي حملة الهدف الأسمى وهو خلاص الشعب من التخلف والقهر.

- ان ثورة الشباب لم تأت من فراغ أو ترف لقد كانت نتيجة حتمية لسياسات حكومية فاشلة قامت تلك السياسات على عاملي الجهل والانتهازية رافق ذلك انتشار الرشوة والإثراء غير المشروع والتزوير والتدليس والسرقة والتعدي على املاك واراضي الدولة والمواطنين من قبل فئة معينة من مسؤولي النظام.

لقد تم ذلك في غفلة من الزمن كان الشعب يحكم فيه من خلال ديمقراطية عرجاء فصلها الحاكم على مقاسه هي ديمقراطية الاستغلال والفساد وقد شاركت الحاكم في ديمقراطية الاستغلال والفساد احزاب فاسدة تعايشت مع نظام الحكم الفاسد لثلاثة عقود من الزمن وارتكب هذا الثنائي (الحاكم والأحزاب) أكبر المحرمات بجمعهم بين الأختين السياسة والتجارة.

والسؤال المطروح على الساحة اليمنية هو: ماذا يريده المواطن اليمني من مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل؟

- المواطن اليمني اليوم لا يرى للدولة تواجد ولذلك فهو يريد من مخرجات الحوار دولة حقيقية على أرض الواقع حيث ان وجود الدولة يعني تأمين الناس من بعضهم وتأمين الطرقات وتأمين بيوت المواطنين من غير ساكنتها.. اذا فالدولة تعني تحقيق الأمن العام لكل المواطنين صغيرهم وكبيرهم فقيرهم وغنيهم، إن تحقيق الأمن هو المشروع الأهم قبل أي مشاريع أخرى واذا وجد الأمن وجدت كل المشاريع الأخرى.

- المواطن اليمني يريد ان يكون له دولة فاعلة على رأسها رئيس وزراء حقيقي لا يكون موظفا عاديا عند رئيس الجمهورية لا يعرف كم ميزانية حكومته دخلا وانفاقا يريد رئيس وزراء تكون له صلاحيات دستورية يختار معاونيه ولا يفرضون عليه يكون مسؤولا عن اختياراته ويسأل عن اخفاقاته ويحاسب من قبل ممثلي الشعب.

- المواطن اليمني يريد رئيس حكومة يقود أكبر عملية تحول سياسي واقتصادي واجتماعي تحقق انجازات فعلية على ارض الواقع وخاصة المحافظات التي لم تصلها اهم الانجازات كمحافظات الجوف ومارب وصعدة وشبوة والضالع...الخ وان يصبح للتنمية وجود حقيقي فيها وذلك بعد ان تبين ان معظم تصريحات المسؤولين السابقين عن تنمية تلك المحافظات كانت وهماً وسرابا ونوعا من الديماغوجية الاعلامية.

- ان الهوية الوطنية لكل ابناء الشعب لا تترسخ الا في ظل وجود دولة عادلة قوية تحمي الضعيف من القوي وتحمي الفقير من الغني والمواطن العادي من المتسلط وفي الأخير فإن التغيير لا يعني أن اقلع «بصلي وأزرع بدلا عنه ثومي».

الوظيفة الضائعة

د/عبدالإله الطلوع

> هل أن أمرها اليوم أوشك على الانتهاء وأن خيوطها المتداخلة قد تناثرت أمام صدق الإدارة والتصحيح والقضاء عليها باعتبارها ظاهرة سلبية وخطيرة سعى إلى استغلالها الكثيرون من أصحاب الضمائر الغريبة وذلك حينما أباحوا لأنفسهم.. جزءاً كبيراً من وظائف ومال الدولة على حساب آخرين بشكل دوري دونما حق شرعي أو وجه قانوني، نعم "أن البداية التي طال انتظارها هل قد بدأت جادة وقوية لتكشف عن ذلك الجزء المتشابك من سيل الوظائف المزدوجة ولتوقف أولئك الذين يمتلكون طباعاً أنانية ونفوساً غريبة تعرفهم أن الغاية لا تبرر الوسيلة أبدا وأن هذا الوطن لم يكون ليوجد إلا لينعم بخيراته الجميع.

وإذا كانت الأيام السابقة وشحة الإمكانيات فيها وتوالد العشوائية وصعوبة الفرز والتصنيف لكثير من الأمور قد ساعدت مثل أولئك الأشخاص للنهش في هذا الملف الهام والتلاعب فيه لا نقول بطرق حيلية ورخيصة وأنها غريبة فقط لفترة طويلة فإن عليهم اليوم أن يفهموا أن الظروف قد تتغير يوماً وستكشفهم للجميع وربما تعاقبهم ضمائرهم إذا اقتضى الأمر.

فالخطوة التي بدأتها وزارة الخدمة والتأمينات مؤخراً، والمتمثلة بإشعار الكثير من الجهات التابعة للخدمة بأصحاب الوظائف المزدوجة والتوجيه بتخفيض رواتبهم تعتبر خطوة جريئة لا تراجع عنها خصوصاً في ظل الاستراتيجية الجديدة لقانون الأجور والمرتبات.

ولتنفيذ هذه الخطوة الجريئة فقد سعت وزارة الخدمة إلى اتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير الجديدة لضمان نجاحها كمشروع البصمة الآلية والشبكات البريدية ومسألة التصنيف الوظيفي وتطوير آلية البرمجة للحصول على بيانات شاملة ودقيقة عن كامل الملف الوظيفي التابع للخدمة وبصورة فرادية استخراج المعلومة المتكاملة عن أي حالة توظيف غير معتمدة.

وإذا كنا نتكلم عن هذه الظاهرة المتمثلة بالازدواج الوظيفي أي يأخذوا وظيفة أو أكثر وشغل الدرجات الوظيفية مالياً لا عملياً فإننا نشعر بخطورتها على الجميع حتى على المستفيدين منها أنفسهم، فكما قلت فإن الغاية لا تبرر أبداً الوسيلة..ولن تكون مقبولة إذا ألحقت الضرر بالبقية المتبقية من الآخرين، ولو أدرك هؤلاء بتلك الطرق والأساليب الرخيصة أنهم يحرمون إخوانهم وأبناءهم لما أقدموا على ذلك، وأيضا لو أدركوا أنهم يقتطعون من مال هذا الشعب ووظائفه وفيه اليتيم والمسكين والشريف والقدير لما قبلوا على أنفسهم أخذ استحقاق شهري حتى بدون مقابل.

لذلك يجب علينا جميعاً أن نمقت هذا التوجه الخاطئ أيا كان في شغل الوظيفة العامة وتوزيعها باعتباره سلوكاً غير حضاري وغير عادل فهو قبل كل شيء سلوكاً أخلاقي يعكس القدر الكبير من النقص في المساواة والفضيلة ويلحق الضرر بتوجهات الدولة في مسألة السياسات الوظيفية السليمة والعادلة وإقرار الميزانيات لها غير ذلك لن نصل يوماً إلى الوظيفة الضائعة.

الثورة ALTHAWRAH DAILY
يومية □ سياسية □ جامعة □ تأسست في 29 سبتمبر 1962م

نائب رئيس مجلس الادارة للصحافة
نائب رئيس التحرير
مروان أحمد دماج
dammajm@yahoo.com

نائب رئيس مجلس الادارة للشؤون المالية والموارد البشرية
خالد أحمد الهروجي
haroji@gmail.com

مدير التحرير
علي محمد البشيري
albasheri72@Gmail.com

نواب مدير التحرير
جمال فاضل - أحمد نعمان عبيد
نبيل نعمان مقبل - علي عبده العماري

سكرتير التحرير
سليمان عبدالجبار

تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والنشر
WWW.ALTHAWRANEWS.NET
الاشتراك السنوي : في الداخل للهيئات والأفراد 22.000 ريال
في الخارج 150$ بالاضافة إلى رسوم البريد
الإدارة العامة : صنعاء - شارع المطار | تحويلة : 321528 - 321532/3
330114 - 322281/2 فاكس : 332505

المبيعات : 274039 فاكس : 2700064 | الإعلانات : 274038 فاكس : 274035 | التوزيع : 274037 | الفروع > عدن > 231783 فاكس : 233354 تعز > 220800 فاكس : 220900 الحديدة > 245482 فاكس : 211537 حضرموت > 303930 فاكس : 303931 إب > تلفاكس : 400251 الضالع : تلفاكس : 232994 أبين > تلفاكس : 602096 عمران > تلفاكس :613388